محتويات العدد١٥ لعام٢٠٠٦

اسم البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
منهج الرسول في الدعوة المرحلة المكية في ضوء الكتاب والسنة	د. سعيد عبد الرحمن القزقي	١
دعوة الاسلام الى وحدة المجتمع الانساني ونبذ الفرقة	د. طارق محمد سميان	٥٧
الادغام الكبير	د. محمد خضير الزوبعي	٩١
فقه الخلاف واثره في الواقع	د. غازي خالد العبيدي	١٢٠
مفهوم العدالة وعلاقتها بالقانون	د. محمود حسن علي	١٦٨
التفسير العلمي في القران واثره في العقيدة والفكر	د. طارق محمد سميان	١٩٥
اقسام التوحيد وانواعه عند الصوفية	د. ثائر ابراهيم الشمري	٢٢٢
اراء النحاة في الوقت والامانة في كتاب الكنز للواسطي	د. غازي خالد العبيدي	٢٦٣
فقه الامام يحيى بن معين من خلال تاريخه	د. غازي خالد العبيدي	٢٧٨
اسرار الجبال في القران الكريم	د. اسماعيل محمد قرني	٣٣٩
رواية المبتدع واثرها في اختلاف الفقهاء	د.عثمان محمد غريب	٣٦٤

جامعة الموصل
كلية القانـــون

مفهوم العدالة وعلاقتها بالقانون

د. محمود علي حسين
أستاذ القانون العام المساعد

١٤٢٧ هـ
٢٠٠٦ م

المقدمة

إن أي إنسان بصرف النظر عن موقعه سواء كان حاكما او محكوما حينما يؤدي عملا ما فانه يعتقد بصواب عمله وعدالته.

يا ترى هل هؤلاء الذين يعتقدون أن أعمالهم عادلة يعرفون ما معنى العدالة بشكل جيد وهل ان معنى العدالة هي القصد نفسه عند هؤلاء أم أن كل واحد من هؤلاء يعطي لها معنى خاصاً؟

في الحقيقة ان كل مجموعة من الأفراد تعطي للعدالة معنى خاصا مما يؤدي إلى خلق مجموعة تكتلات ومذاهب وأحزاب متضادة مع بعضها .....الخ.

فلو دلت العدالة على معنى واحد لخفت حدة الخلافات بين الناس والأمم . وفي الحقيقة فان للعدالة مفهوماً واحداً فقط، ولكن توجد لها مرادفات عدة وفي كل مجال تطبق إحدى هذه المرادفات ، إلا أن تباين العقول البشرية في الذكاء والظروف المحيطة بها يؤدي إلى خلق دلالات ومفاهيم عدة للعدالة ، ومن هذه المعاني : الاستقامة ، المساواة ، الموازنة ، الصح والخطأ.....الخ ، وفي ما يأتي إيجاز هذه المعاني :-

أولاً – الاستقامة : ونستخدمها في الكلام الصريح والصادق وبعيداً عن الكذب والغش والخداع والمراوغة ، وهذا المعنى متداول عند معظم الأفراد ومتفق عليه، فمثلاً عندما يقال هذا إنسان مستقيم أي: إنسان صادق وصريح في معاملته مع الآخرين كقول الله تعالى ((واستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءهم وقل آمنت بما انزل الله من كتاب وأمرت لاعدل بينكم الله ربنا وربكم)) [1].

ثانياً – المساواة: هي التعادل أي : ان هذا الكف يعادل هذا الكف، والتعادل يكون في أمور كثيرة، في الأموال وفي الدرجات وفي النقاط وفي الوزن وفي العدد وفي الكمية وفي المسافة ....الخ.

[1] سورة الشورى اية (١٥).

ثالثاً – الموازنة : وتعطي أحد معاني المساواة احيانا . وهي (الوزن) مثال ذلك قولنا هذا يساوي هذا في الثقل . ولكن هنا تعطي معنى آخر هو : التقدير والتخمين . ويكون عن طريق المقارنة . مثلا طبيعة وذكاء احمد تقريبا نفس طبيعة وذكاء حسين . احمد وحسين في نفس الجنس والجسم. نقول مبادئ مذهب معين تقريبا نفس مبادئ لمذهب آخر . وسعر هذا الدار تقريبا يقدر بكذا من الأموال ...الخ.

هناك بعض المتخصصين لهم امكانية التقدير والتخمين . وغالبا ما يكون تقدير الواقع بين الماضي والحاضر عن طريق القياس أو الاجتهاد لاتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية او المحافظة . أو لمنع وقوع الأحداث . أو حل مسالة حديثة على ضوء مسالة قديمة . والحقيقة ان العدالة الإلهية الموازنة جسدت بصورة واضحة في مجمل مفردات الحياة الإنسانية والحيوانية والنباتية والجمادية . لان الله جعل كل شيء موزونا مثلا أن إرادة الفقراء لتحمل الظروف الصعبة كالمصائب والأمراض اكثر من الأغنياء . ويعود السبب ان الله قد وهب للفقراء الإرادة القوية مقابل فقرهم . أي انها توازي أموال الأغنياء . ومثال آخر هو ان الله أعطى للحيوانات الضعيفة بعض الخاصيات للدفاع عن أنفسهم ضد الحيوانات القوية . هذه الأمثلة وغيرها تدل على وجود موازنة الاهية بين هذه الكائنات.

رابعاً – الصح والخطأ :كأن نقول هذا العمل صحيح ومقبول ، وهذا العمل غير صحيح وغير مقبول أي عمل خاطئ ! فمثلا عدم احترام الفقير أو الصغير عمل خاطئ وغير مقبول ، فلا يجوز احتقار الفقير لانه فقير . وقولنا (ان احترام الفقير عمل صحيح ومقبول) لان الاحترام يعتمد على الأخلاق ، فلا بد من احترام الشخص الخلوق مهما كانت مكانته في المجتمع وهذا العمل صحيح وبالعكس فان احترام الشخص غير الخلو ق عمل خاطئ وغير مقبول ... وهكذا[1].

---

[1] للتفصيل ينظر : الشيخ محمد جقمور : الحق والعدل والحكمة في الإسلام . سوريا (أدلب) ، ١٩٦٥، ص ٥ وما بعدها.

يتبين من هذا ان العدالة تاتى بمعنى التمييز بين الاعمال الصحيحة والأعمال الخاطئة أيضا.

هذا وقد تمثلت خطة البحث بتوزيعه على خمس مباحث فقط هي :

المبحث الأول : يتناول مفهوم العدالة بشكل عام . والمبحث الثاني يبين أنواع العدالة الوضعية ومعانيها المتعددة . ويتطرق المبحث الثالث إلى علاقة العدالة الوضعية بالقانون الوضعي . وخصصت المبحث الرابع . للعدالة الطبيعية والقانون الطبيعي . أما المبحث الخامس والاخير فيوضح العلاقة الموجودة بين القانون الوضعي والقانون الطبيعي .

المبحث الأول

مفهوم العدالة : ليس هناك تعريف خاص للعدالة بشكل دقيق ، لان كل مفكر يعرفها بحسب الظروف والتأثيرات الخارجية في نفسيته . إلا أن هناك مفاهيم عديدة للعدالة منها :-

- المفهوم اللغوي للعدالة هي الاستقامة ، والعدل معناه الإنصاف. وهو إعطاء المرء ماله واخذ ما عليه [١].

وكذلك يأتي العدل بمعنى ضد الجور أو مقنع ومرضي أما العديل ، الذي يعادل في الوزن والقدر ، والتعديل يعني التقويم أو جعله مستقيماً [٢].

هناك عدة مفاهيم : اصطلاحية للعدالة منها كما عرفها أفلاطون أن العدالة ، هي ان يملك الشخص ويفعل ما هو في ملكه. وهذا يعني ببساطة ان كل إنسان يجب أن يتلقى ما يساوي إنتاجه ، وان يؤدي إنتاجه ، وان يؤدي العمل الذي يتناسب مع طبيعته ومقدرته.

فالإنسان العادل ، هو الإنسان الذي وضع في مكانه الحق ، باذلاً جهده ومقدماً تماماً ما يساوي ما يتلقاه . وكما قال انها فضيلة إنسانية ، وهي إعطاء كل حقه [٣].

أما مفهوم العدل عند أرسطو : فهو إعطاء كل شيء حقه ، أي لكل إنسان حق ملتصق به منذ ولادته، ولذا لا يجوز سلب هذا الحق منه. فمثلا لكل فرد كيان خاص به مستقل عن كيان اخر ويعتبر عضواً في المجتمع ويشارك الأفراد الآخرين في بناء المجتمع[٤]

---

[١] المعجم الوجيز مجمع اللغة العربية، رئيس المجمع إبراهيم مدكور، مصر، ص٤٠٩.

[٢] مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، بيروت، ص٤١٧.

[٣] ول ديورانت، قصة الفلسفة، بيروت ١٩٨٢، ص٥٣.

[4] Aral vacdi : Hukuk ve Hukukt bilimi. Istanbul. 1971. S. 74.

واما مفهوم العدالة في الإسلام فهي الاستقامة والموازنة، فمثلا هناك عدة آيات توجد فيها كلمة الاستقامة والوزن ومنها :- قول الله تعالى ((فاستقم كما أمرت ومن تاب معك ولا تطغوا انه بما تعملون بصير))[1] وقوله تعالى ((ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا))[2] مثلا حينما نقول ان هذا الطريق عدل ماذا يفهم السامع ؟ يفهم السامع ان الطريق مستقيم وليس فيه أي اعوجاج وان الأشخاص الذين يمرون منه يشعرون بالراحة والطمأنينة لان الطريق مستقيم خال من أي خلل. وهكذا عندما يشعر معظم الشعب بالاطمئنان والراحة من الأعمال التي تقوم بها الحكومة،

فان هذه الأعمال تعد حينها عادلة.

إذن العدالة هي الأعمال التي تخلق السعادة في نفوس معظم أفراد الشعب .

لذا فان الحاكم أو السلطان يعرف انه عادل عندما يشعر أن معظم الشعب قد اطمأن على أعماله فعلاً، وهكذا فان السعادة تكون معيارا للعدالة. أن نسبة السعادة في مجتمع ما تبين العدالة الموجودة في ذاك المجتمع.

يتضح من هذا ان مفهوم العدالة لا يظهر في الوسط الاجتماعي عن طريق الوجدان أو ضمير فرد أو عدد من الأفراد، وانما يظهر في الوسط الاجتماعي عن طريق وجدان وظمائر معظم أفراد الشعب[3] .

يقول العلماء يوجد لكل شيء جوهر ومظهر ، يوجد للجوهر والمظهر عدة معان . ويأتي الجوهر بمعنى الأصل أو الأساس أو القاعدة أو اللب.

ويأتي المظهر بمعنى الشكل أو الصورة أو الظل أو القشرة مثلا جوهر الإنسان هو العقل (القلب) ومظهر الإنسان هو الجسم ، وجوهر الحياة هي الأخرة ، أي ان الحياة هي مظهر أو ظل الأخرة. وهكذا فان العدالة هي جوهر الحق والحق هو جوهر القانون وبالعكس القانون هو ظل الحق والحق هو ظل العدالة وهكذا

---

[1] سورة هود اية (١١٢).

[2] سورة فصلت اية (٣٠).

[3] Oktem. M. Niyazi : Hukuk Pozitivizim Akimi. Istanbul. 1978. S. 93.

نستطيع ان نعرف وجود الجوهر (العدالة) من خلال ظله ، إذا كان هناك ظل واضح المعالم للعدالة يعني هناك حق . وإذا كان هناك ظل واضح المعالم للحق يعني هناك قانونا حقيقيا واضح المعالم للجميع[١].

يجعل بعض العلماء العدالة والحق قسمين أيضا . العدالة الطبيعية والعدالة الوضعية ، الحق الطبيعي والحق الوضعي.

فالعدالة الطبيعية موجودة في ذات الطبيعة إذ لكل بيئة صفات ومزايا تتوازن مع صفات ومزايا بيئة أخرى أي أن مخلوقات تلك البيئة سواء أكانت إنسانا أو حيوانا أو نباتا يتكيف مع طبيعة تلك البيئة ويتحملها وهذا ما يسمى بالموازنة الطبيعية قال تعالى ((والأرض مددناها والقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون))[٢].

إذا العدالة الطبيعية هي أعمال موزونة من قبل الخالق . وفي بعض الحالات لا يستطيع الإنسان ان يتصور هذه الأعمال الموزونة بشكل دقيق وواضح إلا بعد تفكير عميق ودراسة علمية دقيقة لهذه الأعمال .

في الأصل إن القانون الطبيعي يمثل الحق الطبيعي والحق الطبيعي يمثل العدالة الطبيعية وكذلك ان القانون الوضعي يمثل الحق الوضعي والحق الوضعي يمثل بالعدالة الوضعية، وعلى الرغم من وجود اختلاف بيم الطبيعيات والوضعيات من حيث الصنع لان الطبيعيات من صنع الله واما الوضعيات فمن صنع الإنسان ، إلا أن هناك ارتباطا وثيقا بينهما في الحالات الطارئة ، أي لا يستطيع الإنسان التخلي عن الطبيعيات في مثل هذه الحالات وخاصة في حالة عدم إمكانية إيجاد قانون وضعي لحسم قضية معينة مما يجعل الحقوقي الرجوع إلى القانون الطبيعي أو على الأقل على ضوءه يضع القانون الوضعي[٣].

---

(1) Oktem..M. Niyazi : Sosyal Hukuk Felsefesi. Istanbul. 1985. S. 112.

(٢) سورة الحجر ، اية (١٩).

(3) Aral Vacdi: Hukuk ve bilimi. Istanbul. 1971. S74.

ولهذا نستطيع ان نقول ان الطبيعيات هي من الدساتير الدائمية للوضعيات ، ومهما تطورت الوضعيات لا بد ان تستند إلى الطبيعيات وإلا ستخالف العدالة الالهية.

فان عكس العدالة هو الظلم ، وعكس الحق هو الباطل ، وعكس القانون هو الفوضى. كما جاءت في الآيات ((وان الله ليس بظلام للعبيد))[1] والاية ((قل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا))[2] والاية ((واعتصموا بحبل الله جميعا ولاتفرقوا)) ، هنا يأتي الحبل بمعنى القاعدة أي حدود الله ويأتي التفرقة بمعنى ترك القاعدة والاتجاه إلى الفوضى. ((وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون)). أي ما تصرفنا معهم بتصرفاتهم غير عادلة ولكن هم تصرفوا مع أنفسهم تصرفات شاذة وغير عادلة .

وكما قلنا سابقاً أن العدالة ، هي جوهر الحق والحق هو جوهر القانون ، وبصيغة أخرى فان القانون هو القاعدة التي عن طريقها يعطي الحق إلى صاحبه[3] ان العدالة بمعنى الجوهر لا يقصد بها هدفاً معنوياً وانما المقصود بها انها هدف حقيقي وغير مرتبط بفكرة معنوية لإنسان ما ولا تخرج عن القيم الأساسية المؤسسة على كيان الإنسان ذاته أن هذه الخاصية للعدالة تلعب دور المقياس للقيم لا سيما وان فكرة الإنسان في أي زمان لاتبقى جامدة حيال القانون ولا تقبل أن يبقى القانون كما كان ، لان العدالة الوضعية تتطور مع تطور الظروف ، وبما أن العدالة هي جوهر ومعيار للقانون وهي الأداة التي يستعملها المشرع في تقييم مصالح الأفراد داخل المجتمع ، وكما هي الغاية الأخيرة للقانون أي ان القانون هو النظام (القاعدة) الذي يهدف إلى تحقيق العدالة[4].ولذا ينبغي أن يتطور القانون مع تطور العدالة الوضعية لمواكبة الأحداث المتطورة.

---

[1] سورة ال عمران ، اية (١٨٢).

[2] سورة الإسراء ، اية (٨١).

[3] **Aral Vacdi: Hukuk Ve Hukuk bilimi. Istanbul. 1971. S. 74.**

[4] للتفصيل ينظر :هيغل، مبادئ فلسفة الحق ، ترجمة تيسير شيخ الأرض ، ص٧ ، وائل أبو اليزيد على الميت، النظم السياسية والحريات العامة، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص٤٦ وما بعدها.

المبحث الثاني

أنواع العدالة ومعانيها المتعددة

ان مصطلح العدالة يستعمل في عدة معاني ، وأي واحد من هذه المعاني يعكس العدالة. واورد الفقه تقسيمات عديدة للعدالة إلا أننا سنتكلم عن تقسيمين مهمين فقط:

١-تقسيم العدالة من حيث الشكل والموضوع :-

أ – العدالة الشكلية : تأتي بمعنى الفضيلة وتحمل معنى الخاصية للشخص ، ان هذه الخاصية تعني الفضيلة ، معنى ذلك على الإنسان ان يكون دائماً مع صاحب الحق ويحاول بثبات وعزم ان يعمل على إعطاء الحق إلى صاحبه مهما كانت التكاليف . إذن العدالة الشكلية هي امتلاك الإنسان فكرة موجهة إلى العدالة . أن حب الحقيقة وحب التعاون يكون دائماً بجانب صاحب الفضائل ، وهذا يعطي للشخص نوعاً من الخاصية ، أن الفضيلة هي في الوقت نفسه ضغط ذاتي، أي ان الشخص الذي يحب العدالة أو الشخص العادل يجب ان يقيم التصرفات الحقيقية مع العدالة بصورة صحيحة .

وهذا يستوجب معرفة مفردات الحقائق في الظروف الفعلية (التطبيقية) مقدما[1] ويتبين من هذا انه يوجد قبل وخارج العدالة الشكلية مفهوم العدالة الموضعية.

ب – العدالة الموضوعية : وهي خاصية تكييف الواقع بشكل صحيح مع خاصية الشخص في الظروف الفعلية. بمعنى آخر ، هي قدرة على إيجاد علاقة أو ربط خاصية الواقع مع خاصية الشخص.

٢ – تقسيم العدالة من حيث المساواة :-

أ – عدالة المساواة الحسابية :

هي العدالة التي تقوم على أساس المساواة الحسابية بين الأفراد دون تفرقة بين صغير وكبير وبين الغني والفقير ..الخ. أي هي عبارة عن توزيع شيء معين على

---

[1] CECEN Anil : Adalet Kavrami , ist, 1981. 120

جميع الأفراد بصورة متساوية كتوزيع عشرة كيلو طحين إلى كل فرد دون اخذ ظروف الأفراد بنظر الاعتبار سواء أكان صغيرا أو كبيرا ، قويا أو ضعيفا ، غنيا أم فقيرا.

ب – عدالة المساواة التناسبية :

وهي العدالة التي تقوم على أساس التناسب أو النسب كزيادة راتب كل موظف بنسبة ٣٠% من راتبه الأصلي . يعني تكون الزيادة على الراتب الأصلي . أي أن الأشخاص ذو الرواتب العالية تكون الزيادة عالية أيضا من دون اخذ ظروف العائلة بنظر الاعتبار .

ج – عدالة المساواة التوزيعية :

وهي العدالة التي تقوم على أساس الحاجة والقدرة الشرائية عند توزيع المنافع. فمثلا عند توزيع الحليب على الاطفال، فالاطفال الذين أعمارهم من شهر إلى ستة اشهر يعطي لهم نوعا معينا من الحليب أما الأطفال الأكبر سنا من هذا العمر يعطي لهم نوع آخر من الحليب وهكذا هناك أمثلة كثيرة حول هذه العدالة .

د – عدالة المساواة الاجتماعية :-

هي العدالة التي تقوم بتنظيم علاقات الأفراد مع بعضها داخل المجتمع، وهي لا تأخذ الفرد بنظر الاعتبار عند تطبيق مثل هذه العدالة ، وذلك لان الفرد هو أحد عناصر المجتمع .

عندما تطبق هذه العدالة بصورة صحيحة داخل المجتمع يستفيد منها كل فرد تلقائياً بقدر حاجته إليها ولو افترضنا ان البعض يتضرر من هذه العدالة ، ان هذا لا يدل على ان ليست هناك عدالة اجتماعية ، فان العدالة هنا لا تقاس ببعض الأفراد وانما تؤخذ الأغلبية بنظر الاعتبار. وهنا فان العدالة الاجتماعية تنظر إلى الأفراد ككتلة

واحدة وهم المجتمع، مثال على ذلك هدم بعض الدور من اجل فتح شارع في منطقة معينة [1] ...الخ.

هـ – العدالة الوجبة :-

هي العدالة التي تقوم على أساس التريث . مثال على ذلك ، ان من حق الدائن أن يطالب بدينه من المدين في تاريخ التعهد أو الاتفاق على سداد الدين ضمن القانون ولكن من الواجب ان يتريث الدائن في استرداد دينه إذا كانت ظروف المدين قد ساءت فجأة ولم يتمكن من تسديد الدين في ذلك التاريخ المتفق عليه[2].

تكلمنا عن أنواع العدالة باختصار فيا ترى كيف، ومتى ، وأين وفي أي ظروف نستطيع ان نطبق هذه الأنواع من العدالة ؟ بصيغة أخرى كيف نستطيع ان نكيف أو نطبق هذه الأنواع من العدالة كل واحدة منها في موقعها بصورة تامة.

من المفروض أن ندرس معنى العدالة بصورة جيدة ونعرف فلسفتها ومن ثم ندرس ظروف الأفراد والمجتمع من جميع النواحي حتى نتمكن من وضع هذه الأنواع في مواقعها بصورة تامة وسليمة.

وعليه يجب ان ندرج أنواع العدالة حسب الظروف لأنه ليست هناك عدالة مطلقة في الحياة أبدا وانما جميع أنواع العدالة نسبية.

مثلاً ، لو وزع المعلم أقلاما على الطلاب الفقراء فقط دون الآخرين ، أو وزع على المجتهدين دون الآخرين أو وزع على جميع طلاب الصف ففي هذه الحالة أي توزيع يكون عادلاً ؟ أو أي توزيع يكون اعدل من الآخر ؟ أن الجواب على هذه الأسئلة يكون متعلق باجتهاد الفرد ، لكل فرد له رأي خاص في التوزيع من ناحية العدالة.

في الحقيقة ان جميع أنواع التوزيع كانت عادلة ولكنها ليست عدالة مطلقة وانما عدالة نسبية باجتهاد الفرد .

---

[1] د.أنور سلطان، المدخل لعلم القانون ، بيروت، ١٩٨١، ص٥٧، للتفصيل ينظر: د. حسن علي الذنون، فلسفة القانون، بغداد، ١٩٥٧، ص ١٣٤

[2] CECEN Anil: a.g.e S, 133.

المبحث الثالث

علاقة العدالة الوضعية بالقانون الوضعي

ان تطبيق النظام القانوني على الواقع دون اخذ المساواة بنظر الاعتبار ليس كافيا من ناحية العدالة .

ان القانون هو الذي ينظم قاعدة النظام حتى يكون النظام منسجما مع التطبيق والغاية ولكن تكييف النظام مع الغاية لا يعني أن هذا النظام يتصف بالعدالة . ومن اجل أن يكون هذا النظام عادلا ينبغي ان تتحقق عناصر فكرة العدالة وهي المساواة.

لا ننكر وظيفة النظام القانوني في تنظيم الحياة الاجتماعية حتى ولو كان النظام خالياً من المساواة ، لان الحياة من دون نظام قانوني تكون حياة فوضوية ، وبما أن كل حي يرغب في ديمومة حياته. أذن ليس هناك إمكانية وضع مسودة للحياة بلا نظام قانوني وخاصة في الحياة الاجتماعية ، أن قاعدة النظام تحيط جميع الحياة سواء كانت حياة فردية أو حياة جماعية . ان التمدن والمحافظة على الأمن والحرية والمساواة لا يتحقق إلا داخل النظام القانوني، ولهذا فان النظام القانوني هو الشرط الأول لتحقيق العدالة[1].

ان شكل النظام القانوني يؤدي إلى اخذ المظاهر الخارجية فقط وخلق المساواة بين الأفراد بشكل عام ، كما أن الأمن القانوني يحاول المحافظة على تطبيق واستمرارية القانون في كل الظروف .

وهكذا فان القانون يطبق على كل فرد في كل الظروف سواء كان طبيعية واستثنائية وهذا يتساير مع فكرة المساواة، هي أساس العدالة[2].وعلى الرغم من هذا فهناك إمكانية مشاهدة التفرقة العنصرية والتكتلات والطبقات داخل النظام المجتمع وسبب ذلك يعود إلى الدستور الذي أعطى المساواة للبعض دون البعض

---

[1] **Ataay Aytekin: Medeni Hukukun genel Teorisi. Istanbul. 1971. S. 245.**

[2] منذر الشاوي ، فلسفة القانون، بغداد، ١٩٩٤، ص ٢٣٤.

الأخر ، أن المساواة تكون بين طبقة وطبقة أو بين صنف وصنف ، ولهذا فان شكل النظام يؤدي إلى فقدان المساواة التامة، وهذه بدورها تؤدي إلى خروج خاصية نظام العدالة إلى الوسط ، هي مساواة عامة[1].

فان واجب النظام القانوني هو حماية مصلحة الفرد أمام فرد آخر وحماية مصلحة الأفراد أمام السلطة ، مثلا هناك حاجة إلى توفير الأمن للأفراد أمام الحاكم سواء كان الدفاع عن فرد ضد فرد آخر أمام القضاء أو الدفاع عن فرد ضد قاضي (أي ضد السلطة) مما يجعل الدولة قادرة على الدفاع عن الأفراد، في أي ظرف كان أما إذا ظلت السلطة تدافع وتفكر في
مصلحتها أكثر مما تفكر لمصلحة الأفراد حينئذ يصبح النظام فوضويا لا يعكس العدالة .

إلا أن محافظة القانون على أمن الفرد أمام فرد آخر لا يكفي في نشر الأمن إلا إذا كان النظام يسير وفق نظام ثابت وهو ما يسمى اليوم بالدستور الثابت. لا يتحقق هذا الدستور إلا بتحقيق الأخلاق في نفسية الحكام ، لان الأخلاق لاتقبل أن يتسلط إنسان على إنسان دون النظام، وان إيجاد الحقيقة يستوجب أن تتحقق الأخلاق في المجتمع بصورة عامة وعدم منع الأفراد قانونياً استعمال أفكارهم وآراءهم بشكل جيد ، أي ينبغي الاعتراف بحرية الاجتهاد لان الحرية لا تتحدد باسم الأمن والمصلحة الشخصية في النظام القانوني. وهناك حالات كثيرة لا تنسجم فيها الحرية مع الأمن. أن كثرة وجود الممنوعات والضغوط قد يؤدي إلى فقدان العدالة، لان النظام الذي يحاول إرغام كل فرد لسيطرته قد يخلق الأمن والتقييد معاً.

ان المؤسسين للنظام هم لا يستطيعون تحمل التقييد إذ أنهم يحتاجون إلى حرية ذاتية من اجل تطبيق أفكارهم في المجتمع وخلق الأمن لسلطتهم ، وحينئذ تكون الحرية غير عامة لان الحكام مضطرون أن يجعلوا أنفسهم أحرارا

---

(1) CAMOGLU, Ersin: Akliyeci Tabii Hukuk Acisindan Buyuk Fransuzihtilali, Istanbul. 1962. S. 299-301.

والمحكومين مقيدين ، وبذلك يخرج إلى الوسط عكس المساواة مما يؤدي إلى فقدان العدالة[1].

نستنتج من هذا كله أن علاقة العدالة الوضعية مع القانون الوضعي هي علاقة وثيقة اذ لا توجد العدالة خارج النظام القانوني أبدا ولكن بالعكس يجوز بناء نظام قانوني من دون وجود العدالة (المساواة) لان تأسيس النظام القانوني وتطبيقه على الواقع لا يعتمد على العدالة بينما تطبيق العدالة (المساواة) يستند على وجود نظام قانوني في ذلك المجتمع . ثم نرجع ونقول انه مهما كان النظام القانوني قويا فان غياب المساواة في المجتمع ما يؤدي إلى غياب السعادة والطمأنينة في ذلك المجتمع، لان السعادة والطمأنينة مرتبطتان بالعدالة (المساواة) .

ونستطيع القول : ان العدالة الوضعية مرتبطة بالاخلاق، كلما تكون أخلاق الإنسان عالية كلما تكون العدالة الوضعية صحيحة ومقبولة ومن خلالها يصاغ القانون بشكل صحيح ومقبول من قبل الجميع.

---

[1] Cagil. O. Munir: Hukuka Ve Hukuk ilmine Giris. Istanbul. S. 88.

المبحث الرابع

العدالة الطبيعية والقانون الطبيعي

ان مرادف العدالة الوضعية هي المساواة ، ومرادف العدالة الطبيعية هي الموازنة .ان العدالة الوضعية من صنع الإنسان ومتعلقة بالإنسان تقريبا بينما العدالة الطبيعية من صنع الخالق ومتعلق بكل كائن حي تقريبا. أن العدالة الطبيعية هي جوهر القانون الطبيعي ، وبالعكس ان القانون الطبيعي هو مظهر أو ظل العدالة الطبيعية، ان وجود القانون الطبيعي يعتمد على وجود العدالة الطبيعية ، لولا العدالة الطبيعية لما كان هناك قانون طبيعي في الوجود.

عندما قلنا ان العدالة الطبيعية هي مبدأ الموازنة ، وهناك آيات كثيرة حول الموازنة منها قوله تعالى ((والسماء رفعها ووضع الميزان ألا تطغوا في الميزان))[1] ان الموازنة الإلهية موجودة في كل كائن حي وحتى في الطبيعة نفسها . ومثال الموازنة الموجودة في الأحياء من حيث الزواج المبكر والتكاثر ، كما هناك موازنة موجودة بين الذكور والإناث، وكذلك لكل كائن حي صفات وخاصيات معينة وعن طريقها يقاوم الظروف الطبيعية والبيئية التي يعيش فيها ، ومثال على ذلك العاطفة الموجودة في الأمهات تجاه أطفالهن. والعلاقة الموجودة بين كل نوع من أنواع الكائنات الحية ، أي كل نوع تعيش مع بعضها مجتمعة كأنواع الطيور، وكل نوع من الحيوانات تعيش مع بعضها ناهيك عن الإنسان لانه يملك عقلا إلى جانب غريزة المعاشرة، ولكل كائن حي زوجين اثنين حتى النبات يكون فيها ذكور وإناث ، وهذه الموازنة كلها متعلقة بالكائنات الحية ، وكذلك هناك الموازنة في الطبيعة ذاتها أيضا وكذا ترى الموازنة (الجاذبية) موجودة بين الكواكب والنجوم والشمس كقوله تعالى(والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم)[2] . وقد بين القران دوران الأرض حول نفسها كما قال تعالى(وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله الذي أتقن كل شئ انه خبير

---

[1] سورة الرحمن، آية (٧-٨).

[2] سورة ياسين، آية (٣٨)

بما تفعلون)[1] . وهكذا فان الموازنة موجودة في الكائنات الحية وفي الطبيعة هي عدالة الطبيعة الإلهية ، أي ان هذه العدالة موجودة في ذات الله ، لذا فان (العدل) هو أحد أسمائه وصفاته.

فهو القائل جل جلاله ((ان الله يأمر بالعدل والاحسان))[2] .

إذا فان مظهر أو ظل العدالة الله تظهر في مخلوقاته سواء أكانت حية أو غير حية وهكذا فان ظل العدالة هو القانون الطبيعي إذ يكون ملتصقا بالكائنات منذ نشأتها[3] مثلا يأتي الإنسان إلى الدنيا وهو حر ، أي ان الحرية ملتصقة بذات الإنسان وان الإنسان يكره الظلم ويحب مثيله الإنسان . وهو كائن اجتماعي بطبيعته ، يحب التعاون مع الآخرين يحب الخير ويكره الشر ، هذه كلها قوانين الطبيعية موجودة في ذات الإنسان منذ نشأته ، إلا هناك استثناءات وشواذ ناتجة من التأثيرات الخارجية (لكل قاعدة شواذ) والحقيقة ان الأعمال الشاذة أكثرها ناتجة من أعمال شاذة أخرى . مثلا أشخاص يرغبون ان يحبهم كل الناس ، وكيف يستطيع مثل هؤلاء ان يجذب حب الناس إليهم !

وهذا لا يتحقق إلا حين يكون هذا الإنسان قائداً عظيماً أو رياضياً بارزاً أو فناناً معروفاً أو ثريا مشهوراً...الخ، فان وصول هؤلاء إلى هذه المناصب يخلق مشاكل كثيرة وهذه في الغالب تؤدي إلى خلق التنافس والصراع بين أبناء البشرية وهذه الغرائز تؤدي إلى خلق الكراهية في نفوس بعض الناس وكما يقول الحكماء (الحب يولد الكراهية أحيانا) . يتبين مما تقدم ان القانون الطبيعي هي ثمرة العدالة الطبيعية الإلهية .

وبناء عليه فان العدالة الوضعية (المساواة) المتعلقة بالكائنات الحية والموضوعة من قبل الإنسان تستمد قوتها من القانون الطبيعي أحيانا والذي هو ثمرة العدالة الإلهية . وهكذا تكون العلاقة بين العدالة الطبيعية والقانون الطبيعي والتي هي أنموذج حي لصنع بعض القوانين الوضعية . ويعود سبب هذه الدورة كلها إلى الخالق فقد خلق بعض صفاته في المخلوق ، مثل العدالة والكرامة والعزة والجمال والإحسان والفاضل والحكيم .....الخ.

---

[1] سورة النحل، (٨٨).

[2] سورة النحل، آية (٩٠).

[3] Oz Bilgen Tarik. Tabii hukuk gorusunden sosyolyjik hukuk gorusune . Istanbul. S. 218.

المبحث الخامس

علاقة القانون الوضعي بالقانون الطبيعي

ان فكرة العدالة الوضعية تتحرك من فكرة مبادئ المساواة يعني ان الذين يحملون نفس القيم يتعاملون بنفس المعاملة والذين يحملون صفات وقيم متنوعة يتعاملون بمعاملة متنوعة. معنى ذلك ان الذين يعيشون في نفس الظروف يجب ان يعاملوا نفس المعاملة وبالعكس . اما الذين يعيشون في ظروف مختلفة يجب ان يعاملوا معاملة مختلفة.

وهنا يظهر أمامنا سؤال وهو : أي الأشياء تقاس بنفس القياس ، وعلى أي قياس نقيس الظروف والخاصيات التي نظمت من قبل القانون !؟ ومن هنا نرى وظيفة القانون الطبيعي الذي ظل أكثر من ألفى سنة نشغل الإنسانية والذي يعد أساسا للقيم الأخرى ويتكون محتوياته من القرارات القانونية التي تعكس العدالة الطبيعية إذا طبقت بشكل سليم وتام ويحقق لها هويتها ويضعها في حالة التكييف مع كل الظروف [1].

وهكذا فان القانون الطبيعي هو القانون الذي يعكس العدالة الطبيعية بصورة تامة.

ان القانون الوضعي ، هو القانون الذي يستعمل في مجتمع معين وفي زمن معين وهو متكون خلال التاريخ (الزمن) . ولهذا السبب فانه من الممكن ان يستبدل بقانون جديد مع تطور التاريخ ، ان الذي يضع القانون هو الذي يقرر محتوياته ويتصرف فيها حسب الحاجة.

ان هذا القانون يتغير من دولة إلى أخرى ومن عصر إلى عصر على الرغم من تقارب الأفكار والثقافات في العالم. وخاصة في حالة وجود تشابه كبير بين الدول أو بين دولتين متجاورتين . فمثلاً هناك بعض الأفعال تكون قانونية في بعض أطراف الحدود بينما تكون نفس هذه الأفعال غير قانونية (أي باطلة) في أطراف حدود أخرى وكذلك تحدث مثل هذه المسالة داخل الدولة ، فمثلاً الأفعال القانونية

[1] للتفصيل ينظر : حسن على الذنون، مصدر السابق ، ١٩٧٥، ص٢١٩

في زمن معين تكون أفعال غير قانونية في زمن آخر ، أي ان القانون يتغير بين فترة وأخرى داخل البلد الواحد أيضا.

عندما يوضع القانون من قبل حاكم استبدادي أو من قبل مشرعين ذو أفكار ضيقة فانه يكون عرضة للتغيير في أي وقت لعدم استطاعة هؤلاء المشرعون فهم واستيعاب الوضع وظروف المستقبل بشكل جيد وهذا يؤدي إلى انقطاع الآمال ووضع الشك لدى الأفراد ويضطرهم إلى الارتباط بالقانون الطبيعي دائما[1].

ينسجم القانون الطبيعي مع كافة العصور في جميع جوانبه وصفاته فهو فوق الزمن ومقبول في أي زمن لأي شعب كان. وكذلك هو مصدر القانون الوضعي المتغير في أي مكان وزمان . ولهذا يوجد القانون الطبيعي مجموعة من الوظائف المهمة :-

أ – ان القانون الطبيعي هو أنموذج للقانون الوضعي أي انه مصدر إلهامي للقانون الوضعي .

ان المشرع عندما يشعر بوجود تضارب المصالح فيما بينها خلال وضع القانون لتنظيم مسيرة المجتمع فانه يضطر إلى ان يرجع إلى القانون الطبيعي من اجل الحفاظ على التوازن بين هذه المصالح.

ب – الوظيفة الثانية للقانون الطبيعي ، هي أنها تدقق وتشرف على القانون الوضعي ، وهنا يطرح سؤال مهم : أ للقانون الوضعي صفة العدالة أم لا ؟ إذا لم يحمل القانون الوضعي صفة العدالة فان القانون الطبيعي يحاول ان يقوم وينظم القانون الوضعي ثانية من اجل ان يحمل صفة العدالة .

جـ – أما الوظيفة الثالثة للقانون الطبيعي ، فهي محاولتها لتفسير وتحليل معنى القانون الوضعي أي انه يقوم مقام المقياس للقانون الوضعي [2].

---

(1) pazarli osmam : Mantik. Istanbul. S. 116.

(2) Delvecchio Giorgio: Hukuk Felsefesi dersleri, Istanbul. S. 284.

إجبارية القانون الطبيعي :

صحيح انه يوجد معرضون للقانون الطبيعي ولكنهم لم يستطيعوا ان يتحدوه بسبب قوته .

ان نظرية القانون الطبيعي نظرية حية قديمة وقوية وعامة . واصحاب هذه النظرية ينكرون إنكارا قطعياً وجود قانون فوق القانون الوضعي غير القانون الطبيعي.

وهناك بعض الوضعيين الذين يأخذون القانون الطبيعي بنظر الاعتبار في كثير من الأمور إلا انهم يعتبرون القانون الوضعي هو الرباط الأخير (أي الهدف الأخير) في تطبيقه حتى وإذا كان فيه غموض من ناحية العدالة، لان الإنسان لا يستطيع ان يحصل على معلومات موثوقة وكافية من محتويات القانون الطبيعي كالقانون الوضعي .

وعلى الرغم من هذا ان الوضعيين يعتقدون ان القانون الطبيعي هو المقياس والمعيار للقانون الوضعي بمستوى عال[1].

ولكن المشرع عندما يضع القانون حسب رغباته وأفكاره ولا يأخذ الظروف بنظر الاعتبار بشكل تام وسليم فانه سيؤدي إلى إجبار القاضي على اتخاذ القرارات بصورة غير إرادية عند القضاء، وخاصة عند تضارب القانون الوضعي مع القانون الطبيعي فانه يلجأ إلى القانون الطبيعي في التطبيق من دون شعور ، لانه لا يستطيع ان يستغني عنه ، وعلى الرغم من وجود بعض الخطورة عند ميله إليه لان ليس هناك منفذا للخروج من الأزمة غير هذا الأسلوب، لان القانون الطبيعي هو أنموذج دائمي للقانون الوضعي[2].

في بعض الحالات يكون القانون الطبيعي مغلقا أمام المشرع في البحث عن المعلومات الصحيحة، وفي هذه الحالة يصبح المشرع في شك ، هل ان الشيء الذي وجده صحيح أم خطأ ؟ وعند ذلك يضطر إلى الاستسلام والارتباط بالقانون الوضعي لانه على الأقل يؤمن للمشرع نوع من العدالة في ظل القانون الوضعي[2].

---

(1) Oktem. M.Niyazi: Ozgurluk Sorunuve Hukuk Istanbul. 1977. S.144.

(2) Oktem. M.Niyazi; Hukuk Pozitivizim Akimi Istanbul. 1978. S. 310.

خلاصة القول ن ان المشرع يلجا إلى القانون الطبيعي بصور غير مباشرة فهو أساس العدالة عند عدم وجود قانون وضعي لحسم قضية ما . واستنادا إلى هذا فان نظرية القانون الطبيعي لم تلغ أمام القانون الوضعي لان فكرة القانون الطبيعي صحيحة ولها حقوق جانبية لا يستهان بها .

ولو ان القانون الطبيعي قد فقد شيء من صورته . ولكنه لم يفقد من جوهره شيئا . ان فقدان جزء من شكله لا يدل على انه قد زالت أهميته كلية، لان ليس هناك شيء ثابت وكامل في الحياة فكلها متغيرة ونسبية . فان من حق المشرع في كل عصر البحث عن القانون الأفضل والمناسب لتلك الظروف سواء أكان قانونا وضعيا أو طبيعياً . كما حدث في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فان القانون الطبيعي استرجع قوته وأهميته بنجاح واستطاع ان يتسابق مع القانون الطبيعي [1].

أما في عصرنا هذا نرى ان للقانون الطبيعي مبادئ حية وكثيرة قد دفعت به إلى الواقع الحال .

ان هذه التجارب هي إحدى المؤشرات لأهمية القانون الطبيعي والذي لا يستغني عنه. في الحقيقة ليس هناك ضغطا جانبيا وخارجيا يؤثر في علاقتنا الاجتماعية وفي تصرفاتنا مع الآخرين ولكن هناك شيء يؤثر في عالمنا الداخلي وفي تحمل المسؤولية من اجل تصرف ما ، وهذا ليس مرتبطا بالأمر ولا بالآمال . ان نظام القانون الوضعي ليس له صلاحية في كل وقت وفي كل الظروف ان يحمل مسؤولية في عالمنا الداخلي[2]. ولهذا فان فكرة تحمل المسؤولية في العالم الداخلي وعدم وجود هذه الفكرة في فلسفة القانون الوضعي يجعلنا نتذكر القانون الطبيعي

الذي يمتلك صفة تحمل المسؤولية الذاتية (الداخلية) في وقت تطبيقه. ان صحته وديمومته التي تجعله ان يخرج أمامنا بشكل لا إرادي أي إجباري وخاصة

---

(1) Pazarli-Osman,. Mantik. Istanbul. 1962. S. 104.

(2) Ozbilgen-Tarik:Tabii Hukuk Gorusunden. Sosyolojk Hukuk Gorusune, 1964. S. 186.

عند انهيار القانون الوضعي في حالة إساءة استعماله ، وفي مثل هذه الظروف فان القانون الوضعي يتوقف عن وظيفته من اجل إعطاء مجال للقانون الذي يبحث عن العدالة .

ان المشرعين لا يدركون رجوعهم إلى القانون الطبيعي إلا بعد مرورهم بالتجارب الصعبة والشاقة في وضع القانون الوضعي ويدركون بان الرجوع إلى القانون الطبيعي شيء حتمي لا مفر منه[1].

ان تاريخ القانون يزود الإنسان بقدر كاف من هذه التجارب المفيدة [2].

---

[1] Abadan Yavuz: Hukuk Felsefesi Dersleri Ankara. S. 92.

[2] للتفصيل ينظر: منذر الشاوي ، القانون الدستوري (نظرية الدولة) ، بغداد ،١٩٨١، ص٣٢٤ وما بعدها.
عبد الرزاق احمد السنهوري ، أصول القانون ،القاهرة ،١٩٤١، ص٤٣.
د.منذر الشاوي ، فلسفة القانون ، بغداد ،١٩٩٤، ص١٣٧.

الخاتمة

ان عدم استيعاب الإنسان مفهوم العدالة الطبيعية الإلهية بشكل دقيق وجيد وكذلك عدم قدرته في فهم إرادة الله وغاياته جعله يبتعد عن العدالة الطبيعية والحقيقية تدريجياً وبدأ يضع بنفسه مفهوما خاصاً للعدالة وهي العدالة الوضعية، فمثلاً ان بعض الدول الإسلامية تخلوا عن القوانين الإلهية المستندة إلى العدالة الإلهية والتجأوا إلى القوانين الوضعية المستندة إلى العدالة الوضعية وهناك أمثلة كثيرة حول هذه الأمور منها :-

ان بعض مواد قانون العقوبات ومواد قانون الأحوال الشخصية ومواد قانون التجارة أصبحت مواد وضعية على الرغم من وجود قوانين إلهية حول هذه المسائل ولكن عدم اعتراف الإنسان بشكل غير مباشر بالقوانين الإلهية يجعله يضع القوانين وفق رغباته الخاصة .

من المفروض ان جميع القوانين الوضعية تستند إلى القوانين الطبيعية ومن ثم إلى العدالة الطبيعية إلا ان بعض فقهاء القانون والحكام السياسيين قد انحرفوا عن هذه الفكرة والتجأوا إلى وضع قوانين هزلية وضعية ومتغيرة بين فترة وأخرى مستندين على أفكار هشة مدعين ان القوانين الطبيعية أو الإلهية لا تنسجم مع متطلبات الحياة ولا تواكب التطورات المعاصرة. وهذه الأفكار المريبة أدت إلى ابتعاد الإنسان عن الحقيقة الأساسية وهي القوانين الإلهية.

وإذا أمعنا النظر في هذا البحث بشكل جيد لاستطعنا ان نستنتج بعض المسائل المهمة منها :

١ – ان العدالة تنقسم إلى قسمين : عدالة وضعية وعدالة طبيعية أو الاهية ، ومفاهيم العدالة الوضعية تختلف عن مفاهيم العدالة الطبيعية وان جميع مفاهيم العدالة الوضعية تعطي معنى المساواة والتعادل تقريبا وهناك معايير عدة لقياسها ومعظمها تكون عن طريق حسابي، ومن هذه المعايير العدد، الكيل بأنواعه ومقاييس المتعلقة بأمور عدة منها : مقياس الكهرباء ، مقياس السوائل، مقياس المسافة ومقياس الضغط وما إلى ذلك.

أما العدالة الطبيعية فإنها تعطي معنى الموازنة أو الاستقامة تقريبا ومعيار قياسا هي المقارنة والتقدير والتخمين ...الخ .

٢ – أما العدالة الوضعية فتنقسم إلى عدة تقسيمات ولكن تطرقنا إلى تقسيمين فقط. التقسيم الأول من حيث الشكل والموضوع والتقسيم الثاني من حيث المساواة هي :

العدالة الحسابية ، العدالة التناسبية ، العدالة التوزيعية ، العدالة الاجتماعية ، العدالة الواجبة.

٣ – تعد الدولة قانونية عند تطبيق نظام قانوني في تلك الدولة ولكن هذا لا يدل على وجود العدالة فيها وبالمقابل ان وجود مساواة في دولة ما تدل على وجود عدالة في تلك الدولة ، وبمعنى آخر يجوز قيام دولة قانونية بغياب العدالة ولكن لا يجوز قيام دولة عادلة بغياب القانون.

في الحقيقة مهما كان النظام القانوني قوياً فان غياب العدالة في مجتمع ما سيؤدي إلى غياب السعادة في ذلك المجتمع ، لان السعادة والطمأنينة مرتبطة بالعدالة.

٤ – إذا كان القانون الوضعي يستند إلى العدالة الوضعية والعدالة الوضعية تستند إلى القانون الطبيعي فيكون القانون الوضعي في هذه الحالة قانوناً صحيحاً وتاماً وعادلاً ، لان القانون الطبيعي يعكس العدالة الإلهية . أما إذا كان القانون الوضعي يستند إلى مصلحة الحكام ورغباتهم ويعد في هذه الحالة من القوانين الهشة ولا تحمل صفات العدالة بشكل تام.

قال الله تعالى ((يا داؤد انا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله أن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب)) [1].

و أخيرا نسأل الله أن يجعلنا من الذين يضعون الحق فوق المصلحة الذاتية قلبا وفعلا انه هو المجيب.

---

(1) سورة ص ، آية (٢٦).

المصادر العربية

١. أبو اليزيد علي المتيت، النظم السياسية والحريات العامة، الإسكندرية، ١٩٨٢.

٢. أنور سلطان، المدخل لعلم القانون ، بيروت ، ١٩٨١.

٣. حسن علي الذنون: فلسفة القانون، بغداد، ١٩٧٥

٤. عبد الرزاق احمد السنهوري: أصول القانون ، القاهرة، ١٩٤١.

٥. الشيخ محمد جقمور، الحق والعدل والحكمة في الإسلام، سوريا، (ادلب)، ١٩٦٥.

٦. منذر الشاوي: فلسفة القانون، بغداد، ١٩٩٤.

٧. منذر الشاوي: القانون الدستوري (النظرية الدولة)، بغداد، ١٩٨١.

٨. المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية ، رئيس المجمع إبراهيم مدكور، مصر

٩. مختار الصحاح، محمد بن أبى بكر عبد القادر الرازي، بيروت.

١٠. هيكل، مبادئ فلسفة الحق، ترجمة تيسير شيخ الأرض، بغداد، ١٩٧٤.

١١. ول ديورانت، قصة الفلسفة، بيروت، ١٩٨٢. ص٥٣ وحنا خباز، جمهورية أفلاطون، بغداد، ص١٣ وما بعدها .

المصادر الأجنبية

12-Aral vacdi: hukuk ve hukuk bilmi. Istanbul. 1971.

13-Aral vacdi: hukuk felsefesi. Istanbul. 1983.

14-Abadan yavus: hukuk felsefesi dersleri. Ankara.

15-Arsal, S : maksuudi. Hukuk felsefesi tarihi. Istanbul.

16-Ataay Aytekin : madeni hukukun genel Teorisi. Istanbul. 1971.

17-Cecen anil: Adalet kavrami. Istanbul. 1981.

18-Oktem. M: Niyazi. Sosyal hukuk felsefesi. Istanbul. 1985.

19-Ozbilgen Tarik: Tabii hukuk gurusunden sosyolojik hukuk gurusune. Istanbul. 1964.

20-Oktem. M. Niyazi: Hukuk pozitivizim akim. Istanbul. 1978.

21-Oktem. M. Niyazi: Ozgurluk sorunu, ve Hukuk. Istanbul. 1977.

22-Delvecchio. Giorgio : Hukuk felsefesi Dersleri. Istanbul.

23-Cagil. O. Munir : Hukuk ve Hukuk ilmine Girris. Istanbul.

24-Camoglu. Ersin: Akliyeci Tabii Hukuk Acisindan Buyuk firansiz ihtilali. Istanbul. 1962.

25-Guriz Adnan: Hukuk felsefesi. Ankara. 1977.

26-Pazarli Osman: Mantik. Istanbul. 1962.

ملاحظة:

أرسل هذا البحث إلى الخبراء لتقويمه من اجل النشر فكان جواب المقومين هو ان البحث يصلح للنشر ولكن مع اخذ بعض الملاحظات ومنها :

١ – هناك متون كثيرة دون مصادر.

الجواب : برأيي ان البحث الذي يحتوي على مصادر كثيرة ليس إلا مبالغة وافتخارا للكاتب بكثرة المصادر. وفي الحقيقة أن مثل هذه البحوث ليس إلا التقاط العلوم من بين بطون الكتب تجميعها في بحث وهذا لا يأتي بشيء جديد إلى الوسط. ومن المفروض أن يتضمن البحث المبتكر أفكار الباحث واراءه أو على الأقل إظهار الأفكار المدفونة بين طيات بعض الكتب المهمة إلى الوسط لاعادة النظر فيها والاستفادة منها. ولهذا فان المصدر ليس شرطا من شروط البحث.

٢ – أن التخمين والتقدير ليس من موضوع العدالة. هذا يعد من وجهات نظر المختص.

الجواب : أقول بصراحة أن التخمين والتقدير من صلب العدالة. ومن المفروض ان يكون المخمن والمقدر صاحب الاختصاص في هذا المضمار ويمتلك الإيمان والضمير حتى يستطيع أن يخمن الشيء المطلوب بشكل معقول حتى يرضي الجميع ويقتعهم وإلا يعد هذا التخمين ظالما لاحد أطراف الشأن أي غير منصفاً.

٣ – لا تتوقف العدالة على رأي الأشخاص ولا بد أن تكون محكومة بمعيار وألا فلا وجود للعدالة لان كل شخص يرى العدالة على وفق مصلحته الخاصة.

الجواب موجود في بداية البحث فيظهر أن الخبير غير مركز على هذه المسالة بشكل دقيق.

٤ – وفي حالات معينة أن الإنسان لا يميز بين القانون الوضعي والقانون الطبيعي وبين العدالة الوضعية والعدالة الطبيعية.

في الأساس لم يكن هناك فرق كبير بين الاثنين ، أن الله خلق قانون الطبيعة في ذات الطبيعة عند خلقها ومن ضمنها الكائنات الحية وان هذا القانون ينظم الطبيعة على وفق إرادة الله سبحانه وتعالى.

وإذا كان القانون ينظم الطبيعة (الكون – النجوم بأنواعها) يسمى قانون الطبيعة وإذا كان القانون ينظم الكائنات الحية ومنها الإنسان يسمى القانون الطبيعي، يعني أن هذا القانون موجود في ذات الإنسان منذ نشأته. وكلما شعرنا أن هذا القانون دقيق وموزون شعرنا بعدالة الله التامة أي أن هذا القانون يعكس عدالة الله علينا بصورة مباشرة أو غير مباشرة وكما قلت انفا أن القانون الطبيعي مخلوق في عقل الإنسان منذ خلقه.

أن استنباط قانون آخر على وفق الظروف من القانون الطبيعي الموجود في العقل يسمى القانون الوضعي وكلما كان الاستنباط دقيقاً ومتلائما مع الظروف أيا كان نوعها يعد قانوناً صالحاً للتطبيق وتنظيم البشرية وهذا بدورد يعكس العدالة الوضعية، أي كلما كان القانون صالح للاستعمال، تكون العدالة تامة ومقبولة من الأكثرية.

ان عدم وضوح القانون الطبيعي وعدم فهمه لدى الإنسان بشكل دقيق يؤدي بالفقهاء والحكماء إلى استنباط قوانين جديدة من القانون الطبيعي بشكل يسهل فهمها عند عامة الناس ولهذا فان بعض الفقهاء يزعم أن القانون الطبيعي يتكامل مع القانون الوضعي وفي الحقيقة أن القانون الطبيعي متكامل من الأساس غير أن عدم وضوحه وامكانية فهمه بشكل تام يبين كأنه قانون ناقص.